أخلاق الإسلام واقتصاد السوق*

د. أبو عمران الشيخ**

بسم الله الرّحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين
السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اقتصاد اليوم والأخلاق

إن القرن الذي نعيش فيه يمتاز بسيطرة اقتصاد السوق على العالم بواسطة الدول المصنعة والشركات الكبرى التي تتجاوز حدود الدول ويقودها العالم الغربي باسم "العولمة" التي تسبّبت في الأزمة التي نعاني منها خاصة في العالم الثالث في المجالين الأخلاقي والاجتماعي. فتغلبت المنافسة والفردية على التضامن والتعاون وأصبح الاقتصاد يدّعي بأنه العلم الأوحد فيستغني عن التاريخ والأخلاق والسياسة، إذ يعتمد على المادية والفردية بالدرجة الأولى لأنّ الفرد في نظره هو الأساس وينبغي أن يتحرّر من أيّ ضغط فيستقل عن الجماعة التي هو جزء منها ويرى بعضهم أن التوازن بين الشرائح الاجتماعية يكمن في جمع المبادرات الفردية ولا يحتاج إلى سلطة خارجية وتطغى اليوم هذه النزعة على الأخلاق والسياسة والثقافة.

إن هذا الاتجاه يبدو لنا غير سليم وذلك لأن الأفراد في المجتمع لابدّ أن يعتمدوا على قواعد تضمن لهم الانسجام فيما بينهم، الأمر الذي يقتضي أن الفرد لابدّ أن يضحي في كثير من الحالات بمصلحته الخاصة لفائدة المصلحة العامة إلاّ أن هذا

*. كلمة تمهيدية ألقيت بمناسبة افتتاح الملتقى الدولي " أخلاق الإسلام واقتصاد السوق" المنعقد بالجزائر 27، 28، 29 صفر 1427هـ/27. 28. 29 مارس 2006.

**. د/ أبو عمران رئيس المجلس الإسلامي الأعلى.

ليس بالأمر السهل لأن المنافسة تطغى على الناس وكل فرد يبحث عن راحته ومنفعته الخاصة ولا يهتم إلاّ قليلا بغيره فتسود الفوضى على المجتمع ويخطئ أنصار اقتصاد السوق عندما يدّعون أن الانسجام يتحقق إذا تركنا الأفراد يفعلون مايريدون وأكثر من ذلك يدّعي هذا التيار أن اقتصاد السوق هو علم وضعي مثل الفيزياء ويعتمد على الرياضيات وهذا ما هو سائد في الاقتصاد العالمي اليوم: إنّه يحدّد الأسعار ويتحكّم في العرض والطلب ولا يطرح خبراؤه بعض الأسئلة على أنفسهم مثل هذا السؤال: "كيف يمكن للناس أن يعيشوا سعداء متعاونين متضامنين فيما بينهم؟"

ولا يهمّ العولمة أن يعاني العالم الثالث من الفقر والحرمان إذ الثروات والسلطة كلها في يد دول الشمال التي لا تؤمن إلاّ بالمادية والمردودية والفعالية بناءً على التكنولوجيات المتقدمة.

أما العالم الإسلامي فإنه يرى أن الأخلاق هي الأساس وتعتمد فيه القيم على القرآن العظيم والسنّة النّبويّة الشّريفة واجتهاد العلماء الكبار ويتفق مع بعض العلماء في العالم الغربي وهم أقلية يلتزمون بالأخلاق في المعاملات الاقتصادية إلاّ أن صوتهم لا يسمع إلاّ نادرًا.

ولا يمكن أن يسيطر قانون السوق وحده على المعاملات التجارية والعلاقات الإنسانية. فيقف الإسلام بين الرأسمالية المطلقة من جهة وهيمنة الدولة من جهة أخرى ويرمي إلى التوفيق بين الاقتصاد المعاصر من جهة والضوابط الفقهية من جهة أخرى. فيمنع الاحتكار والاستغلال الذي نشاهده في العالم الصناعي. قد دوّن الفقهاء الأحكام التي تنير الطريق لإثبات الاستقرار والتعامل على أساس العدل والمساواة بين الناس؛ والاجتهاد يمكّن بطبيعة الحال من التكيّف مع مايقتضيه النظام المعاصر. نجد هذه المواقف في كتب الحسبة المشهورة التي نظمت المعاملات وتحوّلت فيما بعد إلى قوانين سارت عليها الدولة الإسلامية لتحقيق العدل بين الناس والتضامن قصد توفير وسائل العيش الكريم للجميع وليس فقط للأثرياء وأصحاب الأموال.

إن حريّة الاقتصاد تعني عند بعض المؤلفين حريّة التصرّف والمعاملات وهي تكفل للجميع حرية المبادرات الفردية ذلك لأن المنافسة تعني البقاء للأصلح فقط ولا تهتم هذه النظرية بما يترتب عنها من نتائج وخيمة على الضعفاء والفقراء والمساكين وتذهب إلى أن ما يتحكم في السوق هو العرض والطلب فقط والبقاء للأقوى والأصلح وبصفة عامة فإن ما يميّز النشاط هو الأنانية والمصلحة الخاصة، ولا شك أن الأساتذة الأجلاء سيتناولون في الملتقى هذه القضايا بشيء من التفصيل والتحليل، وأكتفي هنا ببعض الإشارات المقتبسة من القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّريف.

إن الإسلام لا يقرّ حرية الفرد في المعاملات إلاّ إذا تحلّى بالأخلاق الفاضلة وذلك لأنه يميل بطبيعته إلى الغرائز والأهواء وهذا ما أشار إليه القرآن العظيم: ﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا وإِذَا مسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا**﴾[1]. فينبغي أن يتقيّد بضوابط وقواعد تجعله يعمل بالمعروف ويتجنّب المنكر ويكون معتدلاً في تصرفاته وسلوكه.

اقتصاد السوق وأخلاق الإسلام

حرّم الإسلام المعاملات التي تؤدّي إلى أكل أموال الناس بالباطل كالرشوة والربا والاحتكار والغش والاستغلال. إنه يفضّل المصلحة العامة على مصلحة الفرد عندما تقتضي الضرورة ذلك ويحضّ على مكارم الأخلاق كما قال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: (إِنَّمَا بُعِثْتُ لأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلاَقِ). ولكنه يتعامل بالحكمة مع الاقتصاد المعاصر في إطار هذه الحدود ويراعي فيها حاجيات الناس اليوم ويبني العلاقات الاقتصادية على الصدق والتراضي كما جاء في الآية الكريمة: ﴿**يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إلاَّ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُم**﴾[2]، وحرّض الإسلام على الوفاء بالعقود: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِين آمَنُوا أَوفُوا**

---

1. سورة المعارج، الآية 19، 20، 21.
2. سورة النساء، الآية 29.

بالعُقُودِ﴾[1] وهذه العقود متعلقة بالمبايعات والشركات والأوقاف وما إلى ذلك، وتشير الآية إلى كتابة هذه العقود حتّى لا يقع خطأ أو نسيان ونصّها: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالعَدلِ**﴾[2]، وحرّم الإسلام الربا في الآية الكريمة: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا أضعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللهَ لَعَلَّكُم تُفْلِحُون**﴾[3] و﴿**أَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وحَرَّمَ الرِّبَا**﴾[4] وأكّد الحديث النّبويّ الشّريف ذلك فقال: (لَعَنَ رَسُولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم آكِلَ الربَا ومُوكِلَهُ وكَاتِبَهُ وشَاهِدَيْهِ) (رواه مسلم) ونهى عن الغِشّ والتدليس والتَّغْرير في البيوع: ﴿**وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُم**﴾[5] وجاء في الحديث: (إنّ دِمَاءَكُمْ وأمْوَالكُم عَلَيكُم حرامٌ). وتولّى المحتسب مراقبة النشاط الاقتصادي في السوق وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ويقوم بهذا الدور اليوم موظفون متخصصون طبقًا لقوانين وضعية تسنّها الدولة وعلى المسلم أن يتحلّى دومًا بالتقوى والإحسان في سلوكه وعرّف الحديث الإحسان بـــ (أن تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاكَ) (رواه البخاري). وبصفة عامّة فإن الأخلاق الإسلامية ترشد الناس إلى الطريق المستقيم. أما القانون الوضعي فيحدّد القاعدة التي ينبغي أن يتبعها المواطن ويعاقب عليها إن خالفها وتســنّ الدولة الإسلامية القانون وتراعي الأخلاق الإسلامية كلّها. أما العولمة فتعتمد اقتصاد السوق ولا تعتني بالأخلاق إلاّ عرضا، في حين أن الإسلام يربط ما بين العلم والأخلاق ومن الواضح أنّه إذا وقع هذا الفصل بينهما فلابدّ أن تسود الفوضى والظلم في المجتمع. إن الكتب السّماوية السّابقة قد أشارت بصفة عامّة إلى احترام الأخلاق في المعاملات الاقتصادية إلاّ أنّها لم تتوسع في ذلك كما فعل الإسلام وجاء في آية

---

1. سورة المائدة، الآية 1.
2. سورة البقرة، الآية 282.
3. سورة آل عمران، الآية 130.
4. سورة البقرة، الآية 275.
5. سورة الأعراف، الآية 85.

كريمة أخرى: ﴿رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ وَإِقَامِ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾[1] وفي آية أخرى: ﴿وَلاَ تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾[2]، وفعلا قد ساهم الكثير من التجار المسلمين في نشر الإسلام بفضل أخلاقهم الإسلامية المستقيمة.

أمّا المنافسة المطلقة بلا حدود فتثير الحسد والنّزاع والبغضاء إلاّ إذا ضبطت على قواعد سليمة فتكون مفيدة وبهذا الشرط يمكن أن تُعْتَمدَ: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[3] ويكون البقاء فيها للأصلح باستحقاق. والتبذير غير مقبول: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾[4]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾[5]. فالمطلوب هو الاعتدال في كل شيء.

وهناك قضايا كثيرة قد أدرجت في جدول أعمالكم مثل وظيفة الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام الخمسة ووظيفة الأوقاف وأهميتها والتأمينات والتعامل مع البنوك وغير ذلك وهي مسائل تجلب دون شـــك اهتمام الدارسين والباحثـــين في هذا الملتقى الدولي الهام؛ وفي الختام أرحب بالضيوف الكرام وأتمنى لهم إقامة طيِّبة في بلادنا وأسأل الله أن يوفقكم جميعا في أعمالكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

1. سورة النور، الآية 37.
2. سورة القصص، الآية 77.
3. سورة المطففين، الآية 26.
4. سورة الإسراء، الآية 27.
5. سورة الفرقان، الآية 67.